

Distr.: General
24 November 2015
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية الاجتماعية

الدورة الرابعة والخمسون

٣-١٢ شباط/فبراير ٢٠١٦

متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية

الاجتماعية والدورة الاستثنائية

الرابعة والعشرين للجمعية العامة

الأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

تقرير الأمين العام

موجز

يقدم هذا التقرير عملاً بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣/٢٠١٥ لاستعراض التقدم المحرز في الأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وهو يدرس التقدم المحرز في القضاء على الفقر والجوع، وفي تحسين النتائج في مجالي التعليم والصحة، وفي الزراعة والهياكل الأساسية. ويتناول أيضاً الدور البالغ الأهمية الذي يمكن أن يضطلع به التحول الهيكلي، بفضل التصنيع، في تشجيع التنمية الشاملة للجميع من خلال إيجاد فرص العمل. ويبين التقرير أيضاً الأسباب التي توجب على أفريقيا إعطاء الأولوية لحشد الموارد المحلية من أجل تمويل أولوياتها الإنمائية. ويختتم التقرير بمجموعة من التوصيات المتعلقة بالسياسات الكفيلة بزيادة حفز تنمية أفريقيا.



الرجاء إعادة استعمال الورق

101215 101215 15-19571 (A)



أولا - مقدمة

١ - وفر التوسع الاقتصادي القوي في أفريقيا على مدى العقد الماضي الأساس لتحسين مستويات المعيشة في أرجاء القارة. وبالرغم من أن مستويات الفقر ما زالت مرتفعة بصورة غير مقبولة، فقد أُحرز تقدم كبير، حيث تراجع الفقر على نحو مطرد منذ منتصف التسعينات من القرن الماضي. وأُحرز أيضا تقدم ملحوظ في تحسين النتائج في المجال الصحي، وتوسيع نطاق الاستفادة من التعليم وخدمات الرعاية الصحية، ومياه الشرب النقية وخدمات الصرف الصحي، وفي تنمية الهياكل الأساسية. وتؤثر الاستثمارات في الوقاية من الملاريا ومكافحتها تأثيرا إيجابيا على حياة ملايين الناس. وتحرز أفريقيا أيضا تقدما كبيرا في سد الفجوة بين الجنسين في التعليم الابتدائي، حيث تضطلع بعض البلدان بدور قيادي على الصعيد الدولي في تعزيز المساواة بين الجنسين في البرلمان. وتبين قياسات أوسع نطاقا للتنمية البشرية، مثل مؤشر التنمية البشرية، تسجيل أوجه تحسن طويل الأجل في بلدان عديدة.

٢ - ويشير التقدم المحرز في تلك المجالات إلى تحسينات مستمرة في نوعية وفعالية سياسات التنمية وإدارتها ومؤسساتها. ويجري اتخاذ خطوات ملموسة لتحسين الإدارة السياسية والاقتصادية والمؤسسية. وقد انضم ستة وثلاثون بلدا طوعا إلى برنامج الإدارة الرئيسي التابع للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، المعنون "الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران"، وجرى استعراض نصف هذه البلدان من قِبَل أقرانها. وصار أيضا صوت مواطني القارة أقوى، وهو ما يتجلى في مشاركتهم في صياغة برنامج عمل الاتحاد الأفريقي حتى عام ٢٠٦٣: أفريقيا التي نصبو إليها.

٣ - ويمكن لأفريقيا توطيد مكاسبها وتحقيق مكاسب أخرى في هذه المجالات عن طريق التنفيذ الكامل لأهداف الشراكة الجديدة. وينبغي للقارة انتهاج سياسات التحول الهيكلي التي تؤدي إلى تسريع وتيرة النمو في الإنتاجية من خلال الارتقاء بمستوى التكنولوجيا والابتكار والتعلم بالممارسة وتنفيذ السياسات الاجتماعية والاقتصادية الكلية الشاملة للجميع، لتحقيق أهداف منها النهوض بالعمالة المنتجة والعمل اللائق والاستثمارات المطردة في مجالات التعليم والرعاية الصحية والزراعة والهياكل الأساسية. وارتفاع الطلب الداخلي الذي تغذيه طبقة وسطى متنامية يثير الأمل في استمرار نمو اقتصاد أفريقيا بالرغم من أوجه عدم اليقين الرئيسية الناجمة عن انخفاض الطلب العالمي على صادرات القارة من السلع الأولية. وتوفر معدلات التحضر السريع أيضا فرصا كبيرة لإيجاد فرص العمل وتحسين الدخل من خلال الاستثمارات في الهياكل الأساسية الحضرية. وتحتاج القارة كذلك إلى تعميق فوائد التكامل الإقليمي وتسخيرها. وسوف يسهم التقدم في هذه المجالات في توطيد

زخم النمو في أفريقيا وسوف يمكن القارة من الارتقاء من مركز الدخل المنخفض إلى مركز الدخل المتوسط.

٤ - واستفادت التنمية الاجتماعية في أفريقيا استفادة كبيرة من الأداء الاقتصادي القوي. ولا يزال اقتصادها أحد أسرع الاقتصادات نمواً في العالم، وهو ما يوفر شرطاً ضرورياً للتقدم الاجتماعي. وقد تأتي هذا النمو بالرغم من الأثر السلبي لتهايوي أسعار السلع وشدة تفشي مرض فيروس إيبولا في بعض البلدان. وبالرغم من تأثير إيبولا الحاد على البلدان المتضررة، فإن تأثيره العام على اقتصاد أفريقيا كان ضئيلاً إلى حد كبير. ومن المتوقع أن ينمو اقتصاد أفريقيا بنسبة ٤,٦ في المائة في عام ٢٠١٥، متجاوزاً نسبة ٣,٥ في المائة التي سجلت في عام ٢٠١٤. ووفقاً للحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم لعام ٢٠١٥، من المتوقع استمرار زخم النمو، حيث يُتَظَر أن يتسارع نمو الناتج المحلي الإجمالي ليبلغ نسبة ٤,٩ في المائة في عام ٢٠١٦. وعلى مدى أكثر من عقد من الزمن، بلغ معدل النمو الاقتصادي ٥ في المائة سنوياً في المتوسط، وذلك في أعقاب ربع قرن مفقود شهد انخفاضاً كبيراً في نصيب الفرد من الدخل في المنطقة. ويعزى التحول المبهـر في أفريقيا إلى الانتعاش في أسعار السلع الأساسية وفي الاكتشافات التعدينية، والسياسات الاقتصادية السليمة والإدارة السليمة للمالية العامة، وتحسين الإدارة وتقوية المؤسسات، وارتفاع مستويات الاستثمارات العامة والخاصة في القطاعات الحيوية مثل الهياكل الأساسية، والتدفقات الكبيرة للاستثمار المباشر الأجنبي وتحويلات المهاجرين. ومنذ عام ٢٠٠٠، تضاعفت التدفقات المالية الخارجية أربعة أمثال، حيث تخطت ٢٠٠ بليون دولار في عام ٢٠١٤^(١).

٥ - وفضلاً عن ذلك، أسهم النمو المعتدل في القطاع الزراعي في النمو العام والحد من الفقر. وتستفيد أفريقيا أيضاً من اتجاهات ديمغرافية مواتية تشمل انخفاض الخصوبة ومعدلات وفيات الرضع. ووضع ذلك القارة على أعتاب الاستفادة من عائد ديمغرافي. ومن أجل تسخير هذا العائد، سيكون على البلدان اتخاذ القرارات الصائبة في مجال السياسات، لا سيما فيما يتعلق بالسياسات التي تركز على الاستثمار في الرعاية الصحية والتعليم والتدريب على المهارات.

(١) انظر: African Development Bank, Organization for Economic Cooperation and Development (OECD) and United Nations Development Programme (UNDP), *African Economic Outlook 2014: Global Value Chains and Africa's Industrialization* (Paris, OECD, 2014).

٦ - وبالرغم من التقدم المحرز على عدد من الجبهات، فلا تزال هناك تحديات لا يستهان بها. ويثور القلق البالغ بشأن الافتقار إلى الموارد المالية الكافية لتنفيذ برامج ومشاريع التنمية التي تعزز الإدماج الاجتماعي وترفع مستويات المعيشة. ولذا تواجه القارة تحديات كبيرة في مواجهة مستويات الفقر المرتفعة وعدم المساواة وانتشار البطالة، لا سيما بين الشباب والنساء والفئات الاجتماعية المحرومة الأخرى. وشهدت بعض البلدان أيضا زيادة في التطرف الديني العنيف والأنشطة الإرهابية، والقرصنة البحرية، والاتجار بالبشر والأسلحة الصغيرة والمخدرات. وطرأت زيادة كذلك في أعداد اللاجئين والمشردين داخليا نتيجة لحالات النزاع الجارية في بعض البلدان. ويخاطر آلاف الرجال والنساء والأطفال المشردين، بفعل الفقر وانعدام الفرص والنزاعات والتطرف الديني والخوف، بحياقتهم بعبور الصحراء الكبرى والبحر المتوسط بحثا عن ظروف آمنة وعن فرص أفضل لأنفسهم وأسرهم.

ثانيا - التقدم المحرز في معالجة الفقر وعدم المساواة

٧ - بالرغم من إحراز تقدم هائل في سبيل الحد من الفقر خلال العقود الأخيرة في أرجاء كثيرة من العالم، لم تشهد أفريقيا نجاحا مماثلا. غير أن القارة أحرزت تقدما كبيرا في الحد من الفقر خلال السنوات القليلة الماضية، حيث بات يعيش ما يقدر بنسبة ٣٩,٦ في المائة من سكان أفريقيا على أقل من ١,٢٥ دولار يوميا في عام ٢٠١١ بالمقارنة بنسبة ٥٦,٦ في المائة في عام ١٩٩٠، وفقا لتقرير الرصد العالمي ٢٠١٤/٢٠١٥: إنهاء الفقر وتقاسم الازدهار الصادر عن البنك الدولي. ويبين تقرير البنك للرصد العالمي ٢٠١٥/٢٠١٦: الأهداف الإنمائية في عصر التغير السكاني، الذي يورد بيانات تستند إلى خط الفقر المحدث الذي حدده في ١,٩٠ دولار يوميا، أن ١,٣٦ في المائة من سكان أفريقيا يعيشون في فقر مدقع في عام ٢٠١٢. وفيما يتعلق بأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، بلغت تقديرات عام ٢٠١٢ باستخدام القياس البالغ ١,٩٠ دولار يوميا ٤٢,٦ في المائة بالمقارنة بنسبة ٥٦ في المائة في عام ١٩٩٠. وبلغت نسبة الفقر المدقع في شمال أفريقيا ٣,٤ في المائة في عام ٢٠١٢. وتشير توقعات البنك الدولي أيضا إلى أن نسبة سكان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى الذين يعيشون على أقل من ١,٩٠ دولار يوميا بلغت ٣٥,٢ في عام ٢٠١٥. غير أن مستويات الفقر المدقع أعلى بكثير في أقل البلدان نموا في أفريقيا حيث بلغت النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون على أقل من ١,٩٠ دولار يوميا ٦٦,٧ في المائة في عام ١٩٩٠ و ٤٦,٩ في المائة في عام ٢٠١٢.

٨ - وبالرغم من أن النسبة المئوية للأشخاص الذين يعيشون في فقر هي الآن أدنى بكثير منها في عام ١٩٩٠، فإن أفريقيا تضم منذ عام ٢٠١١ أكبر عدد للأشخاص الذين يعيشون في فقر مطلق في العالم، متجاوزة جنوب آسيا، وهي منطقة شهدت تاريخيا مستويات مماثلة من الفقر. ويُقدَّر أن ٣٩٣,٥ مليون شخص كانوا يعيشون في فقر مطلق في أفريقيا في عام ٢٠١١، بينما كان هذا هو حال ٣٦١,٧ مليون شخص في جنوب آسيا. وفي عام ٢٠١٢، انخفض عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مطلق ليلغ ٣٨٨,٨ مليون شخص في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى و ٣٠٩,٢ مليون شخص في جنوب آسيا. غير أن الفجوة بين المنطقتين أكبر من حيث النسب المئوية: كان ٤٣ في المائة من فقراء العالم يعيشون في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في عام ٢٠١٢ مقابل ٣٤,٣ في المائة في جنوب آسيا^(٢).

٩ - وفي حين أن دراسة جهود القضاء على الفقر على المستوى القاري مهمة، فإن التقدم المحرز على المستوى القطري كان متفاوتا نظرا لانخفاض مستويات الفقر بشكل أسرع بكثير في عدد قليل من البلدان. وباستخدام خط الفقر البالغ ١,٢٥ دولار يوميا، تشير البيانات إلى أن أغلبية كبيرة من الفقراء المعدمين في أفريقيا كانوا يعيشون في عام ٢٠١١ في بعض أكثر البلدان اكتظاظا بالسكان في القارة. وبلغت نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من ١,٢٥ دولار يوميا ٨٤ في المائة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، و ٣٦,٨ في إثيوبيا، و ٨٧,٨ في مدغشقر، و ٦٠,١ في المائة في نيجيريا، و ٣٦,٨ في المائة في إثيوبيا، و ٨٤ في المائة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، و ٥٢,٥ في المائة في جمهورية تنزانيا المتحدة. وبالنظر إلى مجموع حجم سكان هذه البلدان مجتمعة، سيكون لإحراز التقدم فيها تأثير كبير على مستويات الفقر على الصعيد القاري. غير أنه من المهم بالقدر نفسه الإشارة إلى أن الفقر المدقع لا يزال يمثل تحديا كبيرا في بلدان أقل سكانا أيضا. ففي عام ٢٠١١، بلغ معدل الفقر المدقع ٧٩,٨ في المائة في بروندي، و ٧١,٦ في المائة في ملاوي، و ٤٥,٧ في المائة في ليسوتو، و ٦٣ في المائة في رواندا.

١٠ - وباستخدام خط الفقر المنقح الذي حدده البنك الدولي في ١,٩٠ دولار يوميا، تظل الحالة التي كانت سائدة في عام ٢٠١٢ دون تغيير إلى حد كبير فيما يخص بعض البلدان^(٣). ومن حيث النسب المئوية، كانت هناك أربعة بلدان زاد فيها تركُّز الفقر في عام ٢٠١٢ عن

(٢) انظر: World Bank, PovcalNet, Regional aggregation using 2011 purchasing power parity and \$1.90/day poverty line. متاح في الموقع التالي: <http://iresearch.worldbank.org/PovcalNet/index.htm?1>.

(٣) لمزيد من الإيضاحات، انظر: <http://iresearch.worldbank.org/PovcalNet>.

٧٠ في المائة. ففي مدغشقر، كان ٨٢,١ في المائة من السكان يعيشون على أقل من ١,٩٠ دولار يوميا، تليها بروندي (٧٧,٢ في المائة)، وجمهورية الكونغو الديمقراطية (٧٧,٢ في المائة)، وملاوي (٧٠,٨ في المائة). وفي نيجيريا، كان ٥١,٧ في المائة من السكان يعيشون على أقل من ١,٩٠ دولار يوميا في عام ٢٠١٢. وفي المقابل، كانت النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون في فقر مدقع أقل من ١٠ في المائة في غابون وموريشيوس وسيشيل.

١١ - وجددير بالذكر أن هذه التباينات الواسعة فيما بين البلدان في مستويات الفقر تدل على تفاوت الظروف الأصلية التي كانت تشهدها البلدان حينما استهلت تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. ولذا، فبينما تعمل البلدان على تنفيذ برنامج العمل حتى عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، يجب أن تكون استراتيجيات القضاء على الفقر الناجحة محددة بحسب السياق ومصممة بما يلائم الظروف الأصلية لكل بلد. فالسياسات اللازمة لاتباعها مثلا للقضاء على الفقر الذي يبلغ مستواه ٦,٧ في المائة في غابون ستختلف اختلافا كبيرا عن مزيج السياسات اللازمة لخفض مستوى الفقر البالغ ٨٢,١ في المائة في مدغشقر بنسبة هامة.

١٢ - ولا يزال التفاوت الشديد للغاية، والمتزايد في بعض الحالات، يقوض الجهود الرامية إلى الحد من الفقر وتعزيز النمو الشامل للجميع في أرجاء أفريقيا. ففي الفترة بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٠، انخفض معامل جيني للدخل المتاح للاستهلاك في أغلبية بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ورغم هذا التقدم، يسجل في المنطقة ثاني أعلى توزيع متفاوت للدخل بعد أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ووفقا لورقة السياسة العامة الصادرة عن صندوق النقد الدولي في عام ٢٠١٤ والمعنونة "السياسة المالية والتفاوت في الدخل"، ارتفع متوسط التفاوت بنسبة تزيد على ٣ في المائة في شمال أفريقيا وأكثر من ربع بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

١٣ - وإلى حد ما، أدى انخفاض متوسط التفاوت في الدخل إلى زيادة أثر معدلات النمو العالية على الفقر في القارة. وأظهر تحليل للصلة بين النمو والتفاوت والفقر في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أن نمو الدخل والتغيرات في التفاوت عزز كل منهما الآخر في مجال الحد من الفقر في إثيوبيا وبوركينا فاسو وبروندي والسنغال والكاميرون وموزامبيق والنيجر ونيجيريا^(٤). وكان انخفاض التفاوت من العوامل المهيمنة التي أدت إلى انخفاض مستوى الفقر

(٤) انظر: Augustin Kwasi Fosu, "Growth, inequality and poverty in sub-Saharan Africa: recent progress in a global context", *Oxford Development Studies*, vol. 43, No. 1 (January 2014), pp. 44-59.

في غينيا - بيساو وليسوتو. ومن ناحية أخرى، تفاقم التفاوت في كوت ديفوار وكنيا وموريتانيا وزامبيا، حيث زادت معدلات الفقر.

١٤ - وتزيد الآثار الكابحة للتفاوت في الدخل على النمو والحد من الفقر تفاقمًا نتيجة ارتفاع درجة التفاوت في الفرص، ولا سيما في مجالات التعليم والرعاية الصحية والأصول المنتجة. وتحد مستويات التفاوت في الدخل المرتفعة من إسهام النمو في الدخل في الحد من الفقر، بينما يعوق التفاوت في الفرص الفئات الاجتماعية الضعيفة والمهمشة من الحصول على ما يلزمها من تعليم ومهارات يمكن أن تسمح لها بالقدرة على المنافسة في سوق العمل والمشاركة في عمليات صنع السياسات المحلية والوطنية. وبغية إحداث أثر كبير على مستويات الفقر من حيث عمقه وشدته، يجب أن يكون النمو في أفريقيا مطردًا وشاملاً للجميع ومصحوبًا بتراجع كبير في التفاوت. ويتطلب ذلك اعتماد سياسات اجتماعية واقتصادية كلية تعمل جنبًا إلى جنب لضمان نمو متوسط دخل أفقر الفئات بوتيرة أسرع بكثير من نمو دخل السكان الآخرين.

ثالثا - التقدم المحرز في الزراعة والأمن الغذائي

١٥ - تنعم أفريقيا، وفقًا للشراكة الجديدة، بإمكانات هائلة تجعلها قادرة على تغذية نفسها. ومع ذلك، ما زالت القارة تواجه عقبات رئيسية في سبيل تحقيق الأمن الغذائي، بسبب الجفاف المزمع وآثار تغير المناخ ونضوب مغذيات التربة وتقلب أسعار المواد الغذائية وعدم كفاية الاستثمار في الزراعة. وفي أفريقيا ككل، عانى نحو ٢٣٢,٥ مليون شخص من سوء التغذية في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٦. ومن بينهم ٢٢٠ مليون شخص يعيشون في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى^(٥). وانخفض انتشار سوء التغذية من ٢٧,٦ في المائة في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٢ إلى ٢٠ في المائة في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٦. ومع ذلك، ازداد عدد السكان الذين يعانون من سوء التغذية في أفريقيا من ١٨١,٧ مليون نسمة في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٢ إلى ٢٣٢,٥ مليون نسمة في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٦. ويعيش في أفريقيا ما يزيد قليلًا عن شخص من بين ٣ أشخاص (٢٩,٣ في المائة) من أصل ٧٩٥ مليون شخص في العالم لا يتوفر لهم ما يكفي من الغذاء يوميًا. وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، يعاني أقل قليلًا من شخص من بين ٤ أشخاص (٢٣,٢ في المائة من السكان) من سوء التغذية أيضًا. ١٦ - وأثار برنامج الأغذية العالمي القلق بشأن احتمال أن يتسبب عدم انتظام أنماط

(٥) منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي. حالة انعدام الأمن الغذائي لعام ٢٠١٥: تحقيق الغايات الدولية الخاصة بالجوع لعام ٢٠١٥: تقييم التقدم المتفاوت (روما، منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠١٥).

الطقس في القرن الأفريقي وأجزاء من الجنوب الأفريقي في تدني المحاصيل بشكل مدمر، وأن يؤدي إلى نقص حاد في الأغذية^(٦). وفي إثيوبيا، يعاني ما يقدر بنحو ٨,٢ ملايين شخص من أسوأ جفاف يقع منذ أكثر من عقد من الزمن. وفي ملاوي، يواجه أكثر من ٢,٨ مليون شخص الجوع في أعقاب الفيضانات الشديدة والجفاف. كما تواجه سوازيلند للسنة السادسة على التوالي ضعف المحاصيل التي تعتبر الأسوأ خلال ٢٥ سنة. وتقوض توقعات تحقيق الأمن الغذائي في المنطقة دون الإقليمية أيضا من جراء احتمالات ضعف المحاصيل في جنوب أفريقيا، التي تعد أكبر منتج للذرة في المنطقة.

١٧ - وبغية تعزيز مساهمة القطاع الزراعي في النمو الاقتصادي والرخاء المشترك وتسخير إمكاناته الهائلة للحد من الفقر وزيادة الأمن الغذائي والتغذوي وتوفير العمل اللائق في الأرياف، وضع قادة أفريقيا رؤية جريئة جعلت الزراعة إحدى دعائم التحول الهيكلي في القارة. وما فتئ البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا يمثل حافزا على إيجاد حلول للتحديات الزراعية على الصعيدين المحلي والإقليمي. وقد نجح البرنامج في تغيير بيئة السياسات العامة وزيادة الاهتمام بالزراعة، وبالتالي كان له تأثير على نمو الإنتاجية في القطاع بصفة عامة. ويعترف البرنامج بدور الدولة في بناء المؤسسات وتوفير التوجيه في مجال السياسات والموارد اللازمة للتعجيل بالنمو في القطاع الزراعي.

١٨ - والتزم القادة الأفريقيون من جديد بالمبادئ والقيم الواردة في البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا في عام ٢٠١٤ عندما اعتمدوا إعلان مالابو بشأن التعجيل بالنمو والتحول الزراعيين من أجل الرخاء المشترك وتحسين سبل المعيشة. وكفل القادة أيضا وضع قطاع الزراعة باستمرار في صدارة البرنامج السياسي عندما أعلنوا عام ٢٠١٤ سنة الزراعة والأمن الغذائي في أفريقيا. وباعتماد الإعلان، أكدوا من جديد التزام أفريقيا القوي باستخدام النمو في الإنتاجية الزراعية بغية حفز النمو الاقتصادي وتعزيز الأمن الغذائي وأمن الدخل لدى الأسر المعيشية الريفية والحد من الفقر المدقع والجوع. وقد وقع أربعة وثلاثون بلدا منذئذ على إعلان مالابو الذي يحث البلدان على الاستثمار في الزراعة بما يتماشى مع إطار البرنامج. وتؤكد الرؤية القارية للسنوات الخمسين المقبلة، برنامج العمل حتى عام ٢٠٦٣، أيضا على الاستثمار في القطاع الزراعي.

١٩ - ولا تزال الإنتاجية الزراعية والمحاصيل الزراعية تقل كثيرا عن المتوسطات العالمية بسبب عدم كفاية الاستثمارات في العمالة والأراضي والهياكل الأساسية والمؤسسات ذات

(٦) انظر: WFP, "Southern Africa braces for poor harvests". متاح في الموقع التالي: www.wfp.org/news/news-release/southern-africa-braces-poor-harvests

الصلة بالزراعة. وفي أفريقيا ككل، لا يزال نمو القطاع الزراعي دون هدف البرنامج الشامل المحدد في ٦ في المائة سنويا. وحقق القطاع نموا بمعدل سنوي يبلغ ٣,٨ في المائة بين الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٣ والفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٨ قبل أن ينخفض إلى ٢,٦ في المائة خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٤. ووفقا للشراكة الجديدة، تجاوزت ١٠ بلدان حتى الآن هدف النمو الزراعي المحدد في ٦ في المائة (إثيوبيا، وإريتريا، وأنغولا، وبوركينا فاسو، وجمهورية تنزانيا المتحدة، والسنغال، وغامبيا، وغينيا - بيساو، والكونغو، ونيجيريا)، وحققت أربعة بلدان أخرى نموا يتراوح بين ٥ و ٦ في المائة^(٧). والبلدان التي شهدت نموا زراعيا سريعا أظهرت إرادة سياسية أكبر عن طريق زيادة الاستثمار المحلي في القطاع ووضع خطط زراعية أكثر فعالية. وقد استفادت بعض البلدان من المساعدة الإنمائية الرسمية الموجهة للزراعة والتنمية الريفية. ويتمثل أحد أهداف البرنامج في توسيع نطاق الاستثمارات العامة في الزراعة. وبلغت حصة النفقات العامة في قطاع الزراعة من مجموع النفقات العامة في أفريقيا ككل أقل من ٤ في المائة، أي دون هدف البرنامج المحدد في ١٠ في المائة المتفق عليه في إعلان مابوتو. ومنذ عام ٢٠٠٣، لم يتجاوز الهدف الذي حدده البرنامج في نسبة ١٠ في المائة في السنة إلا إثيوبيا، وبوركينا فاسو وبوروندي، وزامبيا، وزمبابوي والسنغال، وغانا، وغينيا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ومالي، ومدغشقر، وملاوي، والنيجر^(٨).

٢٠ - وباعتماد البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، اختار القادة الأفريقيون إعطاء الأولوية لزيادة التمويل المحلي المخصص للزراعة عن طريق تعزيز الاستثمارات في البحوث والعلوم والتكنولوجيا. ويؤدي إعطاء الأولوية للبحث والتطوير في مجال الزراعة إلى تعزيز قاعدة المعارف العلمية للقارة من حيث صلتها بخصوبة التربة وتحسين أنواع المحاصيل ومكافحة الآفات والأمراض، ونظم الإنتاج التي يمكن تصميمها على نحو ملائم للظروف المحلية. غير أن مفتاح تحسين الأداء الزراعي في أفريقيا يتوقف، إلى جانب التزام القيادة السياسية، على نوع السياسات الاقتصادية الكلية والاجتماعية وسياسات التنمية الزراعية التي تختار البلدان تنفيذها. وعلى وجه الخصوص، ينبغي ربط السياسات التي تدعم توفير المدخلات الزراعية، بما في ذلك الإعانات الزراعية المقدمة للمزارعين، بتطوير الهياكل الأساسية والتعليم والأعمال الحرة والبحث والتطوير والتجارة. ومن الأهمية بمكان توفير

(٧) انظر: www.nepad.org/foodsecurity/agriculture/about.

(٨) انظر: Samuel Benin and Bingxin Yu, Complying with the Maputo Declaration Target: Trends in Public Agricultural Expenditures and Implications for Pursuit of Optimal Allocation of Public Agricultural Spending, Regional Strategic Analysis and Knowledge Support Systems Annual Trends and Outlook Report 2012 (Washington, D.C., International Food Policy Research Institute, 2012).

البذور المحسنة والأسمدة للمزارعين الذين تعوزهم الموارد، بما في ذلك سد الفجوة الجنسانية القائمة في الإنتاجية الزراعية.

٢١ - وسيترب على تحديث الزراعة في أفريقيا أثر كبير على تحول القارة. فالنمو الناجم عن الزراعة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أكثر فعالية بقدر يصل إلى ١١ مرة في الحد من الفقر مقارنة بنمو الناتج المحلي الإجمالي في القطاعات الأخرى. ولا تزال توقعات تعزيز إسهام الزراعة في النمو مرتفعة، لأن القارة تحقق أسرع معدلات للنمو السكاني والتوسع الحضري في العالم، باقتران مع ارتفاع مستويات الدخل. وتحفز هذه الاتجاهات الكبرى إجمالي الاستهلاك، ولا سيما الطلب على الأغذية والمنتجات الزراعية الأخرى. غير أن تحويل القطاع الزراعي في أفريقيا ينبغي أن يكون مؤشرا يشير بالتنمية الصناعية كما كان الحال في أوروبا وأمريكا الشمالية وآسيا وأمريكا اللاتينية. ومن الضروري أن تكون زيادة الاستثمارات الرأسمالية والتنويع الكبير للمحاصيل وتحسين الروابط مع الأسواق مصحوبة بزيادة القيمة المضافة للسلع الأساسية الزراعية.

رابعا - النمو الشامل للجميع والتحول الهيكلي وإيجاد فرص العمل

٢٢ - من المتوقع أن تنمو القوة العاملة في أفريقيا التي تبلغ أعمارها ١٥ سنة وأكثر بسرعة، مما يفرض على القارة أن توفر ١٨ مليون فرصة عمل جديدة كل عام حتى عام ٢٠٣٥. وأكثر من ٦٠ في المائة من سكان أفريقيا هم دون سن الخامسة والعشرين. وبحلول عام ٢٠٤٠، يتوقع أن تتوفر لأفريقيا القوة العاملة الأكبر في العالم، بما يتجاوز الصين والهند. وتشير التقديرات إلى أن دخل الفرد في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى يمكن أن يزيد بنسبة ٢٥ في المائة في عام ٢٠٥٠ نتيجة للتحول الديمغرافي فحسب^(٩). ومع ذلك، يمكن جني فوائد أكبر إذا وضعت البلدان سياسات داعمة، مع زيادة العائد إلى نحو ٥٠ في المائة بحلول عام ٢٠٥٠. ويحتم المستقبل الديمغرافي الذي تواجهه أفريقيا على البلدان تغيير هياكل اقتصاداتها وإيجاد فرص عمل على نطاق واسع غير مسبوق. ويمكن لأفريقيا، من خلال تغيير هيكل اقتصاداتها، إحراز تقدم كبير في إيجاد فرص العمل اللائق، والقضاء على الفقر، والتصدي للقطاع غير النظامي، وضعف الأجور والإنتاجية، وهي أمور لا تزال تبتلي أسواق

(٩) انظر: IMF, *Regional Economic Outlook: Sub-Saharan Africa: Navigating Headwinds*, World Economic and Financial Surveys, April 2015 (Washington, D.C., 2015).

العمل المحلية. ومنذ عام ٢٠٠٠، ازدادت وتيرة التحول الهيكلي زيادة طفيفة. ومع ذلك، فإن وتيرة التغيير لا تزال غير كافية من أجل تحويل الاقتصادات الوطنية بشكل جوهري^(١٠).

٢٣ - وما زالت مستويات البطالة بين الشباب والنساء تمثل مصدر قلق كبير. إذ ارتفع معدل البطالة في صفوف الشباب في شمال أفريقيا من ٢٥,٢ في المائة في عام ٢٠٠٧ إلى ٣٠,٦ في المائة في عام ٢٠١٤، ولكنه انخفض في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من ١٢,٣ إلى ١١,٦ في المائة. ولا تزال معدلات مشاركة القوة العاملة من النساء في شمال أفريقيا ثاني أدنى المعدلات في العالم. وارتفع معدل البطالة في صفوف الشباب من النساء من ٣٦,٩ إلى ٤٤,٨ في المائة بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠١٥. وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، انخفض هذا المعدل من ١٣,٣ إلى ١٢,٦ في المائة^(١١).

٢٤ - وشهد العديد من الاقتصادات الأفريقية ارتفاعاً في النمو على مدى العقد الماضي. ورغم النمو القوي الذي شهدته أفريقيا، لم يتسن توفير فرص العمل بقدر أكبر ونوعية أفضل من أجل سد العجز في الوظائف الناجم عن النمو السكاني وتأثير الأزمة الاقتصادية العالمية. ويرجع عدم تحقيق النمو في تهيئة فرص العمل إلى حد كبير إلى هيكل الاقتصادات الأفريقية التي لم يطرأ عليها تغيير كبير على مدى عقود. ولم تسرع البلدان الأفريقية من وتيرة تحويل اقتصاداتها من قطاع الزراعة إلى قطاعات أكثر إنتاجية بقدر كاف وظلت تعتمد اعتماداً مفرطاً على تصدير السلع الأساسية الأولية. ونتيجة لذلك، ظلت حصة الصناعة التحويلية في الإنتاج والصادرات منخفضة، مما أدى إلى تهيئة عدد أقل من فرص العمل الجيدة. ومع ذلك، يبدو أن الدلائل في البلدان التي شرعت في تغيير هيكل اقتصاداتها تشير إلى أن التحولات الهيكلية تحقق الأثر المنشود المتمثل في نقل العاملين في قطاع الزراعة إلى وظائف أكثر إنتاجية في القطاعات غير الزراعية^(١٢).

٢٥ - وللتصدي لهذه التحديات من أجل تعزيز مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في النمو الاقتصادي وإيجاد فرص العمل والتصدي للفقير وعدم المساواة، هناك التزام متجدد بتعزيز التحول الاقتصادي من خلال التصنيع وتعزيز قدرة الاقتصادات الأفريقية على التكيف. وهذا

(١٠) انظر: African Development Bank, OEDC and UNDP, *African Economic Outlook 2015: Regional Development and Spatial Inclusion* (Paris, OECD, 2015).

(١١) انظر: International Labour Organization, *Global Employment Trends for Youth 2015: Scaling Up Investments in Decent Jobs for Youth* (Geneva, International Labour Office, 2015).

(١٢) انظر: Erik Thorbecke, *The Structural Anatomy and Institutional Architecture of Inclusive Growth in Sub-Saharan Africa*, World Institute for Development Economics Research (WIDER) Working Paper 2014/041, February 2014 (Helsinki, United Nations University-WIDER, 2014).

الالتزام بمحسد في الأولويات القارية المحددة في برنامج العمل حتى عام ٢٠٦٣. ومنذ عام ٢٠١٣، انصب تركيز التقرير السنوي الرئيسي المعنون "التقرير الاقتصادي عن أفريقيا" الذي تعده اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالاشتراك مع الاتحاد الأفريقي على ضرورة التصنيع في أفريقيا بغية توفير فرص عمل مجدية للسكان المتنامية أعدادهم ورفع مستويات المعيشة. وقدمت هذه التقارير تبريرات وجيهة في مجال السياسات لتسريع التحول الاقتصادي من خلال التصنيع بالنظر إلى ثروات أفريقيا الهائلة من الموارد الطبيعية، وكذلك من خلال التجارة. وعلى الصعيد العالمي، تلزم خطة عام ٢٠٣٠ أيضا البلدان بالتصنيع الشامل للجميع.

٢٦ - والتصنيع يشكل عاملا أساسيا في إيجاد فرص العمل اللائق والمنتج والقضاء على الفقر. وسيؤدي الانتقال إلى الصناعات التحويلية إلى زيادة الدخل القومي عن طريق زيادة الإنتاجية وزيادة نصيب أفريقيا من الصادرات العالمية. وستؤدي الصناعة التحويلية أيضا إلى تحسين فرص العمل كما وكيفا وزيادة الأجور. ويمكن أيضا أن يؤدي النمو في هذا القطاع إلى زيادة فرص العمل المتاحة للنساء والشباب والفئات المحرومة الأخرى. وعلى وجه الخصوص، سيؤدي التصنيع إلى إيجاد فرص العمل اللائق والمنتج لذلك المخزون السريع النمو من رأس المال البشري المتمثل في شباب أفريقيا. وعلاوة على ذلك، تحتاج البلدان الأفريقية إلى التصنيع وتنويع اقتصاداتها بهدف التخفيف من أثر الصدمات الخارجية من قبيل انخفاض أسعار السلع الأساسية. ويدل انهيار أسعار النفط في الآونة الأخيرة بوضوح على نقاط الضعف والمهاشة الاقتصادية الهيكلية التي تعاني منها البلدان التي تعتمد بشدة على صادرات النفط. وقد كان لانهيار الأسعار تأثير على الوضع المالي للبلدان المتضررة منه، فقد أدى إلى تكبد تكاليف اقتصادية واجتماعية تشمل خفض النفقات العامة في القطاع الاجتماعي والاستثمار في الهياكل الأساسية.

٢٧ - غير أن سعي أفريقيا إلى تحقيق التصنيع والتنويع الاقتصادي سيتأثر تأثرا شديدا بتصميم وتنفيذ السياسات الصناعية على الصعيد الوطني وفضلا عن ذلك، سيكون من اللازم التصدي للعوائق الهيكلية من قبيل الهياكل الأساسية غير الكافية (ولا سيما سوء حالة الطرق ونقص الطاقة)، وحجم الأسواق المحلية الصغير، ومستويات المهارات المتدنية، وعدم كفاية الاستثمارات العامة والخاصة في مجال البحث والتطوير، والقوة الشرائية المتدنية للمستهلكين المحليين. ويكتسي دور الدولة أهمية في جميع هذه المجالات. والأهم من ذلك، ينبغي ألا تقصر الدول النامية الإفريقية جل تركيزها على التصنيع ولكن ينبغي لها أن تركز على تحقيق تنمية أوسع نطاقا للمجتمع. وهذا يتطلب الاستثمار في التعليم والرعاية الصحية،

والزراعة، والهياكل الأساسية، وتعزيز مبدأ الشمولية، والتصدي لتغير المناخ، وكلها عناصر ترد في برنامج العمل حتى عام ٢٠٦٣.

٢٨ - وتشمل نقاط الانطلاق المتاحة للبلدان في هذا الصدد استهداف الصناعات التحويلية الأساسية كثيفة اليد العاملة التي يقل اعتمادها على التكنولوجيا مثل الصناعات الزراعية والمنسوجات والملابس. ويمكن للبلدان أيضا أن تؤسس صناعات ذات تكنولوجيات متوسطة تضيف قيمة إلى السلع الأساسية. وسيتعين على البلدان الغنية بالموارد أن تعمل على وضع سياسات صناعية تؤدي إلى الاستفادة بشكل أفضل من الصناعات الاستخراجية، بينما سيتعين على البلدان التي تعوزها الموارد اللجوء إلى سياسات تصنيع تسخر المزايا النسبية التي قد تتوافر لديها. ويمكن للبلدان التي توجد فيها أراض زراعية شاسعة توسيع قاعدتها الزراعية على الوجه الأمثل، ويمكن لبلدان أخرى تحقيق أقصى استفادة من وجود قوة عاملة متعلمة وذات مهارات عالية أو من وفرة الأيدي العاملة غير المكلفة.

٢٩ - وسيتعين على البلدان الأفريقية التركيز على زيادة الاستثمارات في تنمية الموارد البشرية، والهياكل الأساسية، والزراعة، وتحسين بيئة الأعمال التجارية، وتوطيد الأسواق المالية. وتكتسي الاستثمارات في التعليم العالي التي تستهدف العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات أهمية خاصة، إذ من شأنها أن تعزز قدرات البحث والتطوير في هذه البلدان. ومن بين البلدان التي أحرزت تقدما كبيرا في تحويل اقتصاداتها جنوب أفريقيا وموريشيوس وتونس. وهناك أيضا بلدان بلا موارد معدنية كبيرة ولكنها أحرزت تقدما، وتشمل إثيوبيا ورواندا والسنغال. وقد نوعت هذه البلدان اقتصاداتها من خلال دراسة أمثلة لأفضل الممارسات في البلدان أخرى وتنفيذ تلك الدروس على النحو الذي يناسب سياقها المحلي. وبالمثل، أدى القرار الذي اتخذته بوتسوانا في عام ٢٠١١ بالدخول في أنشطة ذات قيمة مضافة أعلى في قطاع الماس إلى كفالة دخول مبلغ إضافي قدره ٦ بلايين دولار من مبيعات الماس الآن إلى المراكز المالية في البلد. وإلى جانب المكاسب المالية، تم أيضا إيجاد فرص عمل جديدة للشباب في هذا البلد وتعزيز قطاعي الهياكل الأساسية والسياحة فيه في نفس الوقت. وساعدت الإيرادات الإضافية على تمويل تشييد المدارس والمستشفيات والطرق وتوفير التعليم المجاني لكل طفل حتى سن الثالثة عشر^(١٣). وينبغي للبلدان الأفريقية أن تؤمن بأهمية التعلم بالممارسة من أجل تحسين السياسات الاجتماعية والاقتصادية ونوعية المنتجات. وسيساهم

(١٣) انظر: World Diamond Council, "Diamonds and their benefits to Africa" fact sheet. متاح في الموقع التالي: www.diamondfacts.org/pdfs/media/media_resources/fact_sheets/Diamonds_and_Their_Benefits_to_Africa_Fact_Sheet.pdf

التقدم المحرز في هذه المجالات في عكس اتجاه التقهقر وتراجع التصنيع اللذين بدأ في أواخر السبعينات من القرن الماضي وأدت سياسات التكيف الهيكلي إلى تفاقمهما.

خامسا - تعزيز التنمية الشاملة: التقدم المحرز في مجال التعليم، والصحة، وتمكين المرأة، والمساواة بين الجنسين

٣٠ - خطت أفريقيا خطوات هائلة في مجالات التعليم والصحة والنهوض بتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين. وتكتسي المكاسب التي تتحقق في هذه المجالات أهمية حاسمة للتحويل في أفريقيا الذي يتطلب تحقيقه قوة عاملة منتجة على قدر من التعليم والمهارة وتمتع بالصحة. واستجابة لهذه الاحتياجات، وضعت البلدان التعليم في صدارة خطط التنمية الوطنية لكل منها. ويشهد على ذلك حجم الموارد المخصصة للتعليم، التي زادت من ٤,٢ في المائة إلى ٤,٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٢^(١٤).

٣١ - وأدت هذه الجهود إلى زيادة سريعة في عدد المتحقين بالمدارس. فعلى مستوى التعليم الابتدائي، زاد صافي معدل الالتحاق من ٥٥ في المائة في عام ١٩٩٥ إلى ٧٤ في المائة في عام ٢٠١٢^(١٥). وارتفع صافي معدلات الالتحاق في المرحلة الابتدائية بنسبة لا تقل عن ٢٠ نقطة مئوية في الفترة بين عامي ١٩٩٩ و ٢٠١٢ في ١١ بلدا من بلدان جنوب الصحراء الكبرى. وقد أحرز تقدم ملحوظ في تعزيز إتمام الدراسة الابتدائية. ومع ذلك، وبالرغم من التقدم المحرز في الالتحاق بالمدارس لا يصل ٢٠ في المائة على الأقل من الأطفال المقيدون إلى الصف الأخير^(١٦). وعلاوة على ذلك، ما زال التحدي الذي يواجه توفير تعليم جيد قائما، ولا أدل على ذلك من أن ٧٥ في المائة في تلاميذ الصف السادس في ملاوي وزامبيا لا يستطيعون فهم المادة المقررة. وقد أحرز التقدم بوتيرة أبطأ في تلبية احتياجات الفئات المحرومة مثل سكان المناطق الريفية، والفقراء من حيث الدخل، والشباب غير المتحقين بالمدارس، والأطفال ذوي الإعاقة، والأطفال الذين يعيشون في المناطق المتضررة من النزاع.

(١٤) انظر: Economic Commission for Africa, African Union, African Development Bank Group. *Millennium Development Goals: Assessing progress in Africa toward the Millennium Development Goals*. (Addis Ababa, 2015).

(١٥) انظر: Kathleen Beegle, Luc. Christiaensen, Andrew Dabalen, and Isis Gaddis. "Poverty in a Rising Africa: Africa Poverty Report" Overview. (Washington, D.C., International Bank for Reconstruction and Development/World Bank, 2016).

(١٦) منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة. التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع ٢٠٠٠-٢٠١٥: الإنجازات والتحديات، التعليم من أجل الجميع، تقرير الرصد العالمي ٢٠١٥ (باريس: اليونسكو، ٢٠١٥).

٣٢ - وتحسن معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ عاما في المنطقة نتيجة الزيادة الملحوظة في توفير التعليم الابتدائي للجميع منذ عام ٢٠٠٠. وحقق أكثر من ٥٨,٨ في المائة من البلدان في المنطقة معدل إلمام بالقراءة والكتابة لدى الشباب لا يقل عن ٧٥ في المائة. وقطعت غامبيا وغينيا - بيساو وتشاد شوطا متقدما في زيادة معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الشباب خلال الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٢. إلا أن البلدان الخارجة من النزاع، مثل كوت ديفوار، شهدت انخفاضاً في معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة خلال هذه الفترة. وحققت منطقة شمال أفريقيا إنجازات في الطريق نحو أمية الشباب تفوق ما تحقق في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

٣٣ - وفيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين ومستوى التحصيل التعليمي على المستوى دون الإقليمي، حققت منطقة غرب أفريقيا أعلى مستوى في تكافؤ الجنسين في التعليم الابتدائي تليها منطقة شمال أفريقيا. وما فتئ الجنوب الأفريقي يسجل أداء قويا في تحقيق التكافؤ في جميع مستويات التعليم، تليه منطقة شمال أفريقيا، التي أحرزت تقدما غير مسبوق في التعليم العالي. وتحقق منطقة شرق أفريقيا تقدما مستمرا، وقطعت شوطا كبيرا في سد الفجوة بين الجنسين في التعليم العالي.

٣٤ - وبالرغم من التقدم المحرز، لا تزال أشكال عدم المساواة في التعليم بحسب الدخل ونوع الجنس والمكان قائمة. فلا يكمل سوى ٢٣ في المائة من الفتيات الفقيرات في المناطق الريفية تعليمهن الابتدائي في وسط أفريقيا وشرقها وجنوبها وغربها. ويقل احتمال التحاق الأطفال في أفقر ٢٠ في المائة من السكان بالتعليم الابتدائي عن احتمال التحاق الأطفال في أغنى ٢٠ في المائة من السكان بهذه المرحلة من التعليم ثلاثة أضعاف في بعض البلدان. وفي عام ٢٠١٢، كان ٢٩,٦ مليون طفل في سن التعليم الابتدائي غير ملتحقين بالمدارس في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وكان ٥٦ في المائة من هؤلاء من الإناث. ورغم أن المنطقة حققت تقدما كبيرا في تحسين فرص توفير التعليم الابتدائي، ما زالت معدلات الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي، ولا سيما مؤسسات التعليم فوق الثانوي، منخفضة بصورة مخيبة للآمال. وهناك أيضا مخاوف تتعلق بنوعية نتائج التعليم في المدارس يؤكد عدم إلمام اثنين من بين كل خمسة بالغين في أفريقيا بالقراءة والكتابة. ويوجد بالمنطقة نقص في المدرسين بمقدار حوالي ١,٧ مليون مدرس، مما يؤكد الحاجة إلى توسيع نطاق تدريب المدرسين.

٣٥ - وتواصل أفريقيا إحراز التقدم على جبهة الصحة أيضا؛ ومع ذلك، فإن النتائج المحققة لا تقترب بما يكفي من السرعة إلى مثيلاتها في بقية أنحاء العالم. وأحرز تقدم كبير في خفض

وفيات الأطفال. ففي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، انخفض عدد وفيات الأطفال دون الخامسة من ١٨٠ حالة وفاة لكل ١٠٠٠ مولود حي في عام ١٩٩٠ إلى ٨٣ حالة وفاة لكل ١٠٠٠ مولود حي في عام ٢٠١٥^(١٧). وفي شمال أفريقيا، انخفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة من ٧٣ حالة وفاة لكل ١٠٠٠ مولود حي في عام ١٩٩٠ إلى ٢٤ حالة وفاة لكل ١٠٠٠ مولود حي في عام ٢٠١٥. كما تحققت إنجازات ملحوظة في أقل البلدان نموا في أفريقيا. فخفض كل من إثيوبيا، وإريتريا، وأوغندا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، ورواندا، وليبيريا، ومدغشقر، وملاوي، وموزامبيق، والنيجر من وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار الثلثين أو أكثر. وأسهم التقدم المحرز في أقل البلدان نموا هذه في تسريع وتيرة خفض وفيات الأطفال دون سن الخامسة في القارة. وارتفع المعدل السنوي لانخفاض معدلات وفيات الأطفال في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من ١,٦ في المائة في التسعينات من القرن الماضي إلى ٤,١ في المائة في الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٥.

٣٦ - وتحققت أيضا إنجازات ملحوظة في إنقاذ الأرواح واحتواء انتشار مرض فيروس إيبولا في البلدان التي شهدت تفشي المرض. وأسفرت الجهود المتضافرة عن انخفاض عدد الإصابات بمرض فيروس إيبولا المبلغ عنها، ولم يبلغ إلا عن عدد قليل جدا من الحالات الجديدة في البلدان المتضررة الآن. غير أنه منذ تفشي المرض في غينيا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، بُلغ عَمَّا مجموعه ٤٧٦ ٢٨ إصابة بمرض فيروس إيبولا في سيراليون وغينيا وليبيريا و ٢٩٨ ١١ وفاة^(١٨). وبالإضافة إلى الخسائر في الأرواح، كانت تكلفة الوباء الاقتصادية باهظة في البلدان الثلاثة الأكثر تضررا. ففي عام ٢٠١٥ فقط، خسرت هذه البلدان الثلاثة ما يزيد على ١٢ في المائة من مجموع نواتجها المحلية الإجمالية، أو ما يزيد على ١,٦ بليون دولار^(١٩). ويتوقع أن يكون النمو الاقتصادي أقل بكثير مقارنة بالفترة السابقة لتفشي فيروس إيبولا. وعلى صعيد الأسر المعيشية، تأثرت العمالة والدخل أيضا تأثرا كبيرا جدا. ومن أجل كفالة النجاح في تحويل الاتجاه، لا بد من بذل جهود أكبر لتعزيز تأهب هذه البلدان وباقي البلدان في القارة من أجل التصدي للأوبئة الرئيسية والوصول إلى الهدف المتمثل في عدم حصول إصابات جديدة.

(١٧) انظر: Inter-agency Group for Child Mortality Estimation. "Levels and trends in child mortality: report 2015". (United Nations Children's Fund: New York, 2015).

(١٨) انظر: World Health Organization, "Ebola situation report - 21 October 2015".

(١٩) انظر: World Bank, "The economic impact of Ebola on sub-Saharan Africa: updated estimates for 2015", 20 January 2015.

٣٧ - وأحرز تقدّم أيضا في المنطقة في مجال تحسين صحة الأم. وقد خفّضت كل من إريتريا، ورواندا، وغينيا الاستوائية، وكابو فيردي معدل الوفيات النفاسية فيها بنسبة تزيد عن ٧٥ في المائة بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٣. ومع ذلك، فإن أفريقيا لا تزال المنطقة التي تسجّل أعلى معدل وفيات نفاسية في العالم، حيث بلغ معدل الوفيات النفاسية ٢٨٩ وفاة لكل ١٠٠ ٠٠٠ مولود حي مقارنة بمتوسط عالمي يبلغ ٢١٠ وفاة لكل ١٠٠ ٠٠٠ مولود حي عام ٢٠١٣. ولا تزال المنطقة تعاني من انخفاض نسب الرعاية المتخصصة لدى الولادة، وانخفاض معدلات استخدام وسائل منع الحمل، وارتفاع معدلات ولادات المراهقات، ومحدودية التغطية الصحية السابقة للولادة، ونقص حاد في تلبية الاحتياجات من خدمات تنظيم الأسرة، وهذه كلها عوامل تسهم في ارتفاع معدل الوفيات النفاسية.

٣٨ - ورغم استئثار أفريقيا بأكثر من نصف الوفيات ومعدلات الوفيات الناجمة عن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسل كلّها على نطاق العالم، أظهرت المنطقة تقدما مثيرا للإعجاب في مكافحة تلك الأمراض منذ عام ١٩٩٠. ولوحظ اتجاه تنازلي منذ عام ٢٠٠٠ في معدلات الإصابة والانتشار والوفيات المرتبطة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسل. وتُعزى الأسباب الرئيسية لهذا التقدّم إلى اعتماد البرامج والتدخلات التي أوصت بها منظمة الصحة العالمية، مثل الفترة العلاجية القصيرة الخاضعة للمراقبة المباشرة في التصدي للسل، واستخدام الناموسيات المعالجة بمبيد الحشرات والعلاجات المركبة القائمة على مادة الأرتيميسينين في مكافحة الملاريا، والعلاج المضاد للفيروسات العكوسة وتشجيع استخدام الرفالات في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز^(٢٠). وقد أبدت الحكومات الأفريقية التزاما سياسيا رفيع المستوى في مكافحة هذه الأمراض.

٣٩ - وفيما بين عامي ٢٠٠١ و ٢٠١٣، انخفض عدد الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية في السنة لكل ١٠٠ شخص تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٤٩ سنة بما يزيد عن النصف في الجنوب الأفريقي وغرب أفريقيا ووسطها، وبنسبة ٤٦ في المائة في شرق أفريقيا، وظلّ هذا العدد ثابتا عند نسبة مئوية منخفضة تبلغ ٠,٠١ في المائة في شمال أفريقيا بين عامي ٢٠٠١ و ٢٠١٣. وتراجع انتشار فيروس نقص المناعة البشرية بين الراشدين في أفريقيا

(٢٠) انظر: Economic Commission for Africa, African Union, African Development Bank Group and UNDP, *Millennium Development Goals Report 2015: Lessons Learned in Implementing the Millennium Development Goals: Assessing Progress in Africa toward the Millennium Development Goals* (Addis Ababa, 2015).

جنوب الصحراء الكبرى من ٥,٦ إلى ٤,٧ في المائة، وانخفضت الوفيات المرتبطة بالإيدز بنسبة ٤٠ في المائة، من ١,٨ مليون إلى ١,١ مليون شخص. وتُعزى الإنجازات التي تحققت حتى الآن إلى تحسين الفحوص وتوفير المشورة وإمكانية الوصول إلى العلاج المضاد للفيروسات العكوسة، وإلى انخفاض معدلات انتقال الفيروس من الأم إلى الطفل، وإلى تحسّن الوقاية من خلال استخدام الرفالات، وزيادة الوعي والمعرفة العامة بالمرض.

٤٠ - وتحرز أفريقيا تقدما في مكافحة الملاريا ووقف انتشار المرض في المنطقة. فنسبة انخفاض حالات الإصابة بالملاريا والوفيات الناجمة عنها أعلى بقليل من المتوسط العالمي. وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، تراجعت حالات الإصابة بالملاريا بنسبة ٣٤ في المائة والوفيات الناجمة عنها بنسبة ٥٤ في المائة، مقارنة بالتراجع على الصعيد العالمي بنسبة ٣٠ في المائة و ٤٧ في المائة، على التوالي. وتظل أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى المنطقة التي تزرع تحت العبء الأكبر من جراء الوفيات والاعتلال نتيجة الإصابة بالملاريا. وقد ازدادت على مدى السنوات العشر الماضية أنشطة مكافحة ناقلات المرض وتنامي استخدام الناموسيات المعالجة بمبيدات الحشرات والفحوص التشخيصية السريعة. ويعيش ما لا يقل عن ٥٥ مليون شخص معرضين لخطر الملاريا في منازل تُرشّ بالمبيدات بانتظام.

٤١ - ومنذ عام ٢٠٠٠، شهدت المنطقة اتجاها تنازليا في معدلات انتشار السل والإصابة به والوفيات من جرائه. وانخفض معدل الإصابة ومعدل الانتشار بعد أن بلغ ذروته في عام ٢٠٠٠. ولكن متوسط انخفاض النسب المئوية للمعدلات في الفترة الممتدة بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٢ ضئيل. وفي حين انخفض معدل انتشار السل ومعدلات الوفيات بنسبة متوسطة بلغت ١٥ في المائة و ٢٦ في المائة، على التوالي، ازداد معدل الإصابة بنسبة بلغت ١٤ في المائة.

٤٢ - وفيما يتعلق بتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين، تواصل أفريقيا إحراز تقدم ملحوظ. فقد ازدادت نسبة النساء في البرلمانات الوطنية بما لا يقل عن ١٥ في المائة خلال الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٤. غير أنه ثمة اختلافات حسب المنطقة دون الإقليمية وفيما بين البلدان. وتتصدّر شرق أفريقيا القارة في هذا المجال، فتسجّل رواندا أعلى نسبة من النساء في البرلمان الوطني، يليها الجنوب والوسط والغرب الأفريقي وشمال أفريقيا.

٤٣ - وقطعت القارة أيضا أشواطاً نحو سد الفجوة الجنسانية في التعليم الابتدائي وزيادة مستويات الإلمام بالقراءة والكتابة لدى النساء والفتيات. وأسهم تحفّز أفريقيا لتحقيق الهدف المتمثل في تعميم التعليم الابتدائي وغير ذلك من السياسات المراعية للاعتبارات الجنسانية في بلوغ نتائج باهرة في ما يتعلق بتكافؤ الجنسين في العديد من البلدان. وتظلّ الحواجز الجنسانية

قائمة بل إنها أكثر حدة على شتى مستويات التعليم، رغم ما أُحرز من تقدّم مهم. وباستثناء منطقتي الجنوب الأفريقي وشمال أفريقيا دون الإقليميتين، تؤدي هذه الفوارق إلى تسجيل معدلات منخفضة لإتمام الدراسة الابتدائية لدى الفتيات وللاتنقال من التعليم الابتدائي إلى التعليم الثانوي ومن التعليم العالي إلى العمل بأجر.

٤٤ - وكانت هناك أيضا أوجه تقدم متواضعة في حصة النساء من العمل بأجر في القطاع غير الزراعي منذ عام ١٩٩٠، على الرغم من أن أوجه الجمود الهيكلي في معظم البلدان في المنطقة جعلت سد الفجوة الجنسانية أمرا صعبا. ويؤثر انخفاض التحصيل التعليمي والوقت الذي يستغرقه إتمام الأعمال المنزلية ومحدودية توفر الرعاية للأطفال وأثر القوانين والأعراف على قدرة المرأة على العمل خارج المنزل على مشاركتها في القطاع غير الزراعي. ومن الضروري معالجة هذه الشواغل باعتماد السياسات العامة المناسبة.

سادسا - الهياكل الأساسية التمكينية والتنمية الشاملة للجميع

٤٥ - تعتبر الهياكل الأساسية عقبة كأداء تعترض أفريقيا في كفاحها لتحقيق المزيد من التقدم الاجتماعي والاقتصادي. ولم يتم توفير إلا ٤٥ بليون دولار من أصل مبلغ لازم قدره ٩٣ بليون دولار لتلبية احتياجات أفريقيا الحالية من الهياكل الأساسية. ومن الضروري سد فجوة التمويل الكبيرة هذه لتمكين أفريقيا من تحقيق عملية التحول الاجتماعي والاقتصادي. فمن شأن تطوير الهياكل الأساسية أن يزيد الناتج المحلي الإجمالي لأفريقيا بنسبة ٢ في المائة. ويقدر مصرف التنمية الأفريقي أن القصور في الهياكل الأساسية يحد من ناتج منطقة جنوب الصحراء الكبرى بنحو ٤٠ في المائة. وبالمثل، تبين أن ضعف الهياكل الأساسية أحد أسباب الفقر الرئيسية في المنطقة^(٢١). فالسكان الذين لا توفر لهم الهياكل الأساسية أو توفر لهم بشكل محدود، ولا سيما منها الطرق الجيدة والخدمات الاجتماعية والاقتصادية، غالبا ما يكونون أفقر بكثير من أولئك الذين توفر لهم بشكل موثوق. ويقل احتمال مشاركة الأشخاص الذين يعيشون في فقر أو في المناطق الريفية والجبلية في عملية النمو واستفادتهم منها في ظل غياب الاستثمارات العامة في الهياكل الأساسية.

٤٦ - وتظهر أهمية توفر الهياكل الأساسية بشكل صارخ في أوجه القصور التي تواجهها أفريقيا في مجالي الطاقة والطرق اللائقة. إذ يفتقر ٦٣٠ مليون فرد من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى إلى الكهرباء، ويدفع الذين ينعمون بها أعلى الأثمان في العالم للحصول

(٢١) انظر: *Regional Economic Outlook: Sub-Saharan Africa: Navigating Headwinds*, World Economic and

.Financial Surveys, April 2015 (Washington, D.C., 2015)

عليها. وتبيّن التقديرات كذلك أن منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى هي المنطقة الوحيدة في العالم التي يُتوقع فيها زيادة عدد السكان الذين يفتقرون إلى الطاقة الحديثة. ويزيد افتقار البلدان إلى الكهرباء على نطاق واسع من صعوبة محافظتها على نمو ناتجها المحلي الإجمالي أو مضيقها في عملية التصنيع بشكل كبير. وبالتالي، فمن شأن توليد الطاقة الميسورة التكلفة والملائمة لتلبية الطلب المتزايد من جانب قطاعات الصناعة والتجارة والسكن أن يقلب المعادلة في القارة. وأمام القارة فرصة فريدة من نوعها لنشر التكنولوجيات النظيفة وتسخير مواردها الهائلة لإنتاج الطاقة التقليدية والمتجددة على السواء. وسيتيح الحصول على الطاقة بتكلفة معقولة إمكانية إنقاذ حياة النساء والأطفال الذين يموتون بلا داع سنويا من أثر الدخان في الأماكن المغلقة.

٤٧ - ومن الضروري بذل جهود أكبر لتلبية احتياجات القارة من الطاقة من أجل دعم تنويع الاقتصادات وتهيئة فرص العمل والقضاء على الفقر. فالافتقار إلى الطاقة كان السبب الرئيسي وراء تأخر أفريقيا على جبهات عدة، أهمها التصنيع ومدّ المستشفيات والمدارس بالطاقة. ففي قارة تنعم بوفرة في موارد الطاقة التقليدية والمتجددة، تكتسي الاستثمارات في الهياكل الأساسية الرامية إلى تنمية قدراتها في مجال الطاقة أهمية بالغة. ولذلك، تتيح مثل هذه المبادرات، ومنها مبادرة الأمم المتحدة بشأن توفير الطاقة المستدامة للجميع، وصندوق أفريقيا ٥٠ التابع لمصرف التنمية الأفريقي والاتفاق الجديد للطاقة في أفريقيا ومبادرة الولايات المتحدة الأمريكية لتوفير الطاقة لأفريقيا، فرصا حقيقية لإطلاق قدرات الطاقة الهائلة ودفع عجلة النمو الاقتصادي وتعزيز نوعية حياة الملايين من البشر في القارة. وبالإضافة إلى ذلك، من شأن الاستثمار في قطاع الطاقة في أفريقيا أن يوفر نحو ٢,٥ مليون فرصة عمل جديدة في جميع أنحاء القارة^(٢٢).

٤٨ - وتظهر أيضا أوجه القصور في الهياكل الأساسية في أفريقيا بوضوح في النسب المئوية الصغيرة للناس الذين يمكنهم الوصول إلى الطرق الصالحة في جميع الفصول. ومقارنة بسكان الريف في المناطق النامية الأخرى الذين يعيش ثلثهم على بعد كيلومترين من طريق صالحة في جميع الفصول، لا يعيش على مقربة من هذه الطرق إلا ثلث الأفريقيين^(٢٣). ووفقا لمؤشر البنك الدولي لتوفر المرافق في المناطق الريفية، يعيش ٥ في المائة من سكان الريف في تشاد

(٢٢) انظر: Antonio Castellano, Adam Kendall, Mikhail Nikomarov and Tarryn Swemmer, "Brighter Africa: the growth potential of the sub-Saharan electricity sector", Electric Power and Natural Gas, February 2015 (McKinsey and Company, 2015).

(٢٣) Vivien Foster, "Overhauling the engine of growth: infrastructure in Africa" draft report, Africa (٢٣) Infrastructure Country Diagnostics, September 2008 (World Bank, Washington, D.C., 2008).

على بعد كيلومترين من طريق صالحة في جميع الفصول. وتبلغ هذه النسبة ١٤ في المائة في مالي، و ١٩ في المائة في بروندي، و ٢٢ في المائة في غينيا^(٢٤). وتؤثر هذه المستويات المتدنية المسجلة فيما يتعلق بالوصول إلى الطرق الجيدة بصورة غير متناسبة في النساء والأطفال الذين يلتمسون الرعاية الصحية أو المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة الذين يسعون إلى الوصول إلى الأسواق. ويتيح تطوير الهياكل الأساسية التي تربط أولئك المزارعين بالأسواق إمكانية زيادة النمو الشامل للجميع من خلال إيجاد فرص العمل اللائق في الأرياف وخفض تكاليف المعاملات التي تواجههم عندما يشترون مدخلات الإنتاج الزراعي أو يبيعون منتجاتهم.

٤٩ - ويبين برنامج تنمية الهياكل الأساسية في أفريقيا التابع للشراكة الجديدة والمبادرة الرئاسية لدعم الهياكل الأساسية التي اتخذت في الاتحاد الأفريقي السبيل الذي ستتتجهه أفريقيا للانتقال إلى التركيز على تنمية الهياكل الأساسية على الصعيد الإقليمي. وعلى النحو المبين في برنامج عمل داكار، ينبغي للبلدان الأفريقية أن تزيد من استثماراتها العامة في الهياكل الأساسية التي تتراوح حاليا بين ٢ و ٣ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي.

سابعاً - تعبئة الموارد المالية من أجل التنمية الشاملة للجميع

٥٠ - يتوقف تحويل اقتصادات أفريقيا ورفع مستويات المعيشة فيها باطراد إلى حد كبير على مدى قدرة القارة على مواجهة القيود التي تواجهها في تمويل التنمية في قطاعات مثل الصحة والتعليم والزراعة والهياكل الأساسية. وفي هذا الصدد، طلبت اللجنة التوجيهية لرؤساء الدول والحكومات التابعة للشراكة الجديدة إلى المنظمة أو اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تجري دراسة على مستوى السياسات من أجل تحديد المصادر المحلية التي يمكن من خلالها توفير الموارد اللازمة لتنفيذ برامج ومشاريع التنمية في القارة، وأن يقترح آليات لتعبئة الموارد المحلية تكون قابلة للتنفيذ وللاستمرار^(٢٥). وأظهرت الدراسة أن القارة لديها طاقات كامنة

(٢٤) انظر: World Bank, Rural Access Index: all countries (and territories) included in the world development indicator. متاح في الرابط التالي: <http://www.worldbank.org/transport/transportresults/headline/rural-access/rai-updated-modelbasedscores5-20070305.pdf>

(٢٥) انظر: New Partnership for Africa's Development Planning and Coordinating Agency and Economic Commission for Africa, *Mobilizing Domestic Financial Resources for Implementing the New Partnership for Africa's Development National and Regional Programmes and Projects: Africa Looks Within* (Johannesburg, 2013).

تؤهلها لتمويل برامجها ومشاريعها الإنمائية بنسبة تتراوح بين ٧٠ و ٨٠ في المائة على أقل تقدير.

٥١ - وتعتبر إمكانات تعبئة التمويل من أجل التنمية الشاملة والمستدامة من مصادر محلية إمكانات هائلة. فالقارة تجمع ٥٢٠ بليون دولار من الضرائب المحلية وتحقق إيرادات تزيد عن ١٦٨ بليون دولار سنويا من المعادن والوقود المعدني، ووصلت رسملة سوق الأسهم فيها إلى ١,٢ تريليون دولار في عام ٢٠٠٧. ويمكن زيادة هذه الموارد بتحسين إدارة الضرائب وتوسيع القاعدة الضريبية وتعزيز إدارة الموارد الطبيعية. وتوجد أيضا طاقات كامنة كبيرة تتمثل في تسخير صناديق المعاشات التقاعدية العامة، والاحتياطيات الدولية البالغة ٤٠٠ بليون دولار المودعة لدى المصارف المركزية والمصارف الاحتياطية للدول الأفريقية، والمبالغ التي تتجاوز ١٦٠ بليون دولار المودعة في صناديق الثروة السيادية. ويمكن أيضا تعزيز الموارد المحلية بدرجة كبيرة بالحد من التدفقات المالية غير المشروعة التي بلغت حوالي ٨٥٤ بليون دولار على مدى الفترة ١٩٧٠-٢٠٠٨. ويمكن أن توفر تدابير تخفيف عبء الديون ١١٤ بليون دولار. وبالإضافة إلى ذلك، بلغت التحويلات المتدفقة إلى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ٣٢,٩ بليون دولار في عام ٢٠١٤^(٢٦).

٥٢ - وأتاح اعتماد خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث المعني بتمويل التنمية إطارا شاملا لتمويل خطة التنمية في أفريقيا، بما في ذلك تقديم الدعم من حيث التمويل والتجارة ومكافحة التدفقات المالية غير المشروعة ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات. وعلى وجه الخصوص، تؤكد خطة العمل من جديد على أن البلدان هي التي تتحمل المسؤولية الأساسية عن تنميتها الاقتصادية والاجتماعية، بينما تلزم المجتمع الدولي بتهيئة بيئة مواتية للتنمية المستدامة.

٥٣ - كما تبين خطة عمل أديس أبابا، يتوقف توفير الموارد اللازمة على اطراد النمو الاقتصادي، وتحسين التجارة العادلة بين أفريقيا وباقي العالم، وتسخير الموارد المالية التي تتوافر في حالات انتعاش تجارة السلع الأساسية، وتدفع الاستثمار الأجنبي المباشر، وتحسين تحصيل الضرائب، ومواجهة التدفقات المالية غير المشروعة، وشطب الديون وإدارتها، وتحسين كفاءة استخدام المساعدة الإنمائية الرسمية.

(٢٦) انظر: World Bank, "Migration and remittances: recent developments and outlook, special topic: financing for development", Migration and Development Brief 24, 13 April 2015.

٥٤ - ورغم أن البلدان الأفريقية أظهرت عزمها على تعبئة الموارد المحلية لتمويل خطة التنمية في القارة، لا تزال القارة تحتاج إلى المزيد من الدعم الذي يمكن التنبؤ به من شركائها الإنمائيين. وفي هذا الصدد، لا بد أن تفي البلدان المتقدمة النمو بما عليها من التزامات تتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية وأن تتخذ تدابير حقيقية لتخفيف عبء الديون التي تثقل كاهل أقل البلدان نمواً. ومن عام ٢٠١٣ إلى عام ٢٠١٤، انخفضت المساعدة الإنمائية الرسمية التي قدمتها إلى أفريقيا البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بنسبة ٥ في المائة لتصل إلى ٢٨ بليون دولار. وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، بلغت المساعدة المقدمة ٢٥ بليون دولار، أي بانخفاض نسبته ٥ في المائة عن عام ٢٠١٣^(٢٧). ويبحث هذا التراجع على قلق شديد بالنظر إلى أن المساعدة الإنمائية الرسمية تمثل أكثر من ثلثي التمويل الخارجي لأقل البلدان نمواً.

٥٥ - وأدى تخفيف عبء الديون في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون إلى تقليل أعباء الديون في البلدان المتلقية للمساعدة، وساعد على زيادة النفقات العامة التي تستهدف القضاء على الفقر والاستثمارات الموجهة إلى القطاعات الاجتماعية في تلك البلدان. غير أنه في أيار/مايو ٢٠١٥، بلغ السودان، وفقاً لصندوق النقد الدولي، حالة مديونية حرجية وبات كل من بوروندي وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وجيبوتي وسان تومي وبرينسيبي وموريتانيا مهدداً بشدة بالدخول في حالة مديونية حرجية.

٥٦ - وفي إطار مساعدة البلدان الأفريقية على الاستثمار في النظم الزراعية المستدامة والشاملة، لا تزال المساعدة الإنمائية الرسمية والشراكات بين القطاعين العام والخاص تؤدي دوراً هاماً في دعم البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا. وتتلقى عدة بلدان أفريقية دعماً كبيراً من البرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي، وهو صندوق استثماري متعدد المانحين أنشئ في عام ٢٠١٠ من أجل مساعدة أشد البلدان فقراً في العالم على تعزيز الإنتاجية الزراعية وتحسين الأمن الغذائي والتغذوي والحد من الفقر. وتشمل البلدان المستفيدة من الدعم أوغندا وبنن وبوركينا فاسو وكينيا ومالي. وتستخدم هذه الموارد أيضاً، إلى جانب تحسين الأمن الغذائي والتغذوي، في تطوير سلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة وبناء قدرات السلطات المحلية ومنظمات المزارعين في المناطق التي تشهد أعلى مستويات الفقر وانعدام الأمن الغذائي.

(٢٧) انظر: OECD, "Development aid stable in 2014 but flows to poorest countries still falling: detailed summary, 8 April 2015 (Paris, 2015). متصفح على الرابط التالي: <http://www.oecd.org/dac/stats/documentupload/ODA%202014%20Technical%20Note.pdf>

٥٧ - وعلى غرار ذلك، التزمت ٢١٠ شركات في إطار الشراكة الأفريقية للنمو بتنفيذ استثمارات في الزراعة الأفريقية تتجاوز قيمتها ١٠ بلايين دولار. وفي عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤، نُفذت في إطار هذا الالتزام استثمارات بقيمة ١,٨ بليون دولار انتفع منها ٨,٦ ملايين مزارع من أصحاب الحيازات الصغيرة (من بينهم ٤٠ في المائة من النساء) ووفرت ٥٨ ٠٠٠ وظيفة. وتمثل الشركات الأفريقية المحلية ثلثي هذه الشركات. ودعما لهذه الجهود، التزم ١٢ بلدا بتسريع استثمارات القطاع الخاص من خلال إدخال تحسينات على السياسات وصلت إلى ٢٠٠ تحسين، بينما التزم الشركاء الدوليون في تنمية أفريقيا بتقديم ما يزيد عن ٦ بلايين دولار لإدخال المزيد من التحسينات على البيئة المواتية^(٢٨). وسوف تكفل هذه الاستثمارات الموجهة إلى القطاع الزراعي الفرصة لملايين الأشخاص الذين لم ينالوا نصيبا من النمو المتحيز للمناطق الحضرية أن يهربوا من براثن الفقر والجوع بلا رجعة. والأهم من ذلك هو أن الاستثمار في الزراعة سوف يحول تركيز هذا القطاع من إدارة الفقر والجوع إلى توفير الوظائف اللائقة والثروات في الريف. وسوف يجذب هذا التحول الشباب الأفريقي إلى هذا القطاع.

٥٨ - وتساعد اليابان أيضا في تعزيز القطاعات التي لها إمكانات كبيرة يمكن أن تقود إلى النمو المستدام في أفريقيا بما يتماشى مع الالتزامات التي تم التوصل إليها في إطار مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا. وقد استهدف الدعم قطاعات مثل الصحة والطاقة والهياكل الأساسية وتنمية الموارد البشرية بالمهارات العملية التي تلبي احتياجات أسواق العمل في الصناعات المحلية. ورصدت الوكالة اليابانية للتعاون الدولي في عام ٢٠١٣ مبلغ ٤٦,٩ بليون ين لتمويل التعاون التقني، وقدمت لأفريقيا قروضا قيمتها ٨١,٢ بليون ين ومنحها قيمتها ٥٠,٢ بليون^(٢٩).

٥٩ - وتستفيد البلدان الأفريقية أيضا من التعاون فيما بين بلدان الجنوب. فقد وافقت الهند على تقديم ائتمان ميسر الشروط بقيمة تقارب ٩ بلايين دولار لتمويل ١٤٠ مشروعا في أكثر من ٤٠ بلدا، أنجز منها بالفعل ٦٠ مشروعا تقريبا. واستثمرت الصين زهاء ١٠ بلايين دولار في قطاع الطاقة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى خلال الفترة من عام ٢٠٠٥ إلى

(٢٨) انظر: Grow Africa Partnership, “Accelerating agricultural transformation in Africa”, Grow Africa Progress and Priorities (2015).

(٢٩) انظر: Japan International Cooperation Agency, “The Japan International Cooperation Agency’s activities in Africa, Fifth Tokyo International Conference on African Development: five-years assistance 2013-2017 (Tokyo, 2014).

عام ٢٠١١^(٣٠). واستفاد اثنان وأربعون بلدا أفريقيا أيضا من مشاريع تعاون تقني مولتها وكالة التعاون البرازيلية بقيمة ٤٣٦ مليون دولار خلال الفترة ٢٠١٣-٢٠١٥^(٣١). وقد استهدفت أنشطة البرازيل في مجال التعاون التقني في بنن وبوركينا فاسو وتشاد وتوغو ومالي تعزيز التنمية المستدامة لسلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة في قطاع القطن عن طريق نقل تكنولوجيا الزراعة المدارية.

ثامنا - الاستنتاج والتوصيات

٦٠ - من أجل مواصلة تعزيز التقدم الاجتماعي في أفريقيا، قد ترغب اللجنة في أن تنظر في التوصيات التالية:

(أ) ينبغي للبلدان الأفريقية تشجيع التحول الاقتصادي بقوة، بما في ذلك من خلال اتباع سياسات عامة مدروسة في القطاعات التي تسرع وتيرة التنمية، وبخاصة الاستثمارات في تطوير التعليم والرعاية الصحية والزراعة والهياكل الأساسية؛

(ب) وينبغي أن تواصل البلدان الأفريقية ترسيخ الاستقرار السياسي، وتوطيد السلام والأمن وتعزيز بيئة الحوكمة والسياسات والمؤسسات، من أجل تحسين آفاق التنمية الشاملة والمستدامة. وينبغي للدول أيضا أن تهيئ بيئة مواتية للقطاع الخاص ليساهم في التحول الاقتصادي وفي توفير فرص العمل المنتج والعمل اللائق؛

(ج) وينبغي للبلدان أن تنتهج سياسات اقتصاد كلي تحفز الطلب الكلي لكي يتسنى تحسين نمو العمالة. وينبغي تكميل هذه السياسات بسياسات نشطة في سوق العمل تعزز قابلية الفئات المحرومة والمهمشة للتوظيف، مثل برامج البحث عن الوظائف والبرامج التدريبية؛

(د) وينبغي للبلدان أن تستثمر في الزراعة والهياكل الأساسية الريفية وتعزز قدرات المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة والعاملين في المزارع الأسرية، ولا سيما النساء والشباب في المناطق الريفية، من خلال استثمارات تراعي نوع الجنس والشباب على نحو متوازن، من أجل تحسين قدراتهم بالتعليم والتدريب وتحسين فرص الحصول على الائتمانات والاستفادة من التكنولوجيات الموفرة للعمالة والموارد الزراعية المتصلة بها؛

(٣٠) انظر: International Energy Agency, "Africa energy outlook: A focus on energy prospects in sub-Saharan Africa, World Outlook Special Report (Paris, OECD and International Energy Agency, 2014).

(٣١) انظر: OECD and FAO, *OECD-FAO Agricultural Outlook 2015* (Paris, OECD Publishing, 2015).

(هـ) وينبغي أن تواصل البلدان تعزيز السياسات التي تزيد من تمكين المرأة ومن مشاركتها في الأنشطة السياسية والمنتجة، بما في ذلك تمكينها من الحصول على الخدمات التعليمية والرعاية الصحية والعمل اللائق والائتمانات والأراضي؛

(و) وينبغي أن توسع البلدان الأفريقية نطاق تغطية نظم الرعاية الصحية وتعزز قدرات هذه النظم من أجل تحسين التأهب لمواجهة الأوبئة في جميع أنحاء القارة والتصدي بفعالية لحالات تفشي الأمراض الكبرى. ويجب أن تقدم البلدان التمويل الكافي لقطاع الرعاية الصحية من أجل كفالة تزويده بالموظفين والمهارات والتكنولوجيا على مستوى ملائم. وينبغي أن يعمل القطاع الخاص والمجتمع الدولي معاً من أجل تمويل وتطوير لقاحات للأمراض المدارية المهملة من خلال أدوات مالية مبتكرة؛

(ز) وينبغي أن تستمر منظومة الأمم المتحدة، من جانبها، في العمل بطريقة منسقة ومتسقة على تعزيز ودعم وتيسير تبادل الخبرات فيما بين البلدان الأفريقية في تنفيذ الأولويات الإنمائية القارية والعالمية، بما فيها برنامج العمل حتى عام ٢٠٦٣ الذي اعتمدته الاتحاد الأفريقي مؤخراً وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.